"الخطأ المرفقي كأحد أركان المَسْؤُوليَّة الإدَارِيَّة للإدارة العامة في الدولة (دراسة تحليلية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء)"

إعداد الطالب: محمد سعد عطا البلوي

إشراف الدكتور: محمد حسين المجالي

الملخص

تَعتَمِد المَسْؤُوليَّة الإدَارِيَّة في القضاءِ الأردني على إثباتِ الخطأ من جانبِ الإدارة لتعويضِ المُتضرر، حيث يُرفض تطبيق نظرية المَسْؤُوليَّة دونَ خطأ؛ إذ يعرَّف الخطأ المرفقي بأنه الإخلال غير المنفصل عن أداءِ الوظيفة والذي يحدث بحسن نية ودون قصدٍ جسيمٍ، وهذا الخطأ يُرتكب أثناء أداء الموظف لمهامه الوظيفية ويعكس الطبيعة البشرية القابلة للخطأ، وتحديد نوع الخطأ، سواء كان شخصيًا أو مرفقيًا، ويُترك لتقدير القاضي في كل حالة على حدة.

جاءَ هدفُ هذه الدراسة إلى الوقوفِ على ماهية الخطأ المرفقي، وبيان أصله ومصدره وحالاته وصوره، وقد خَلُصَتْ الدراسة بِجُملةٍ من النتائج أبرزها: أظهرت الدراسة أن الفقه القانوني وأحكام القضاء يعتبران الخطأ المرفقي أساساً للمَسْؤُوليَّة الإدَارِيَّة، مما يُعزز من حقوقِ الأفراد في مواجهة تقصير الإدارة، وبناءً على نتائج الدراسة أوصى الباحث بتطوير آليات الرقابة: تحتاج الإدارة العامة إلى تطوير آليات رقابية فعالة لرصد الأخطاء المرفقية ومنعها قبل حدوثها.

الكلمات المفتاحية: المَسْؤُوليَّة الإدَارِيَّة، الخطأ، الخطأ المرفقي.